



بخلاف كل الاتفاques التي عقدتها روسيا مع الأطراف الدولية والإقليمية، لتنفيذ خطتها في سوريا، ينطوي اتفاق إدلب، الذي وقعه الطرفان في سوتشي، على الكثير من الإشكاليات التي يصعب حلها أو تمريرها، ولا يمكن تطبيق بنوده إلا من خلال حصول تنازل، فاضح ومحرج، لأحد طرفيه، تنازل ربما يقضي على دور الطرف المتنازل في الحرب السورية في شكل نهائي، بما يعني خسارته لجميع استثماراته في هذه الحرب.

ومع اقتراب آجال تنفيذ بنود الاتفاق، تتضح أكثر بنوده التي ظلت غامضة لبعض الوقت، ولعل أخطرها، البند المتعلق بمساحة المنطقة الآمنة، والمسافة التي يتوجب على المعارضة التراجع عنها وإخلاؤها من الأسلحة الثقيلة، وفي البداية فهمت فصائل المعارضة أن هذه المسافة ستكون مناسبة بين مناطقها والمناطق التي يسيطر عليها النظام، ليتبين لاحقاً أن الطرف التركي وافق على أن تكون هذه المنطقة على حساب مناطق المعارضة.

من المؤكد أن التطبيق الحرفي لهذا البند يعني أن المعارضة ستتخلي أكثر من ثلث المناطق التي تسيطر عليها، ليس ذلك وحسب، بل إنها ستتنازل عن أفضل المناطق استراتيجية، لاحتوائها على التلال والمرتفعات والجبال، كما أن هذه المناطق هي الأفضل تحصيناً لوقوعها على خط التماس، وتملك أهم أطواق الحماية، والغريب أن الخطة الروسية في اجتياح إدلب كانت تضع هذه المناطق ضمن مرحلة الاجتياح الأولى، وكانت تراهن على أن انهيار خطوط الدفاع في هذه المنطقة سيؤدي في شكل أوتوماتيكي إلى سقوط إدلب، لكن وفق التقديرات الروسية، فإن سقوط هذه المنطقة سيطلب جهوداً كبيرة ونيراناً كثيرة، والأهم أعداداً كبيرة من العناصر لم تستطع روسيا توفيرها، وكان هذا المعطى حاسماً في قرار تأجيل شن الهجوم الروسي على إدلب!

إذًا، كيف تجاهل المفاوضون التركي هذه الواقع وانخرط في توقيع اتفاق هو أقرب إلى الاستسلام منه إلى اتفاق متوازن بين طرفين، وإن لم يكونا متساوين في القوة، وتبدو كفة روسيا راجحة بالحسابات النظرية، إلا أنه من الناحية العمالانية لم يكن الوضع سيئاً بالنسبة إلى المعارضة إلى الدرجة التي تدفعها إلى الاستسلام حتى قبل خوض المعركة؟

يفتح هذا الوضع الباب للتساؤل عن طبيعة الضمانات التي تلقاها الطرف التركي، وما إذا كان قد حصل على وعد بعدم مهاجمة المنطقة، وأن انسحاب الفصائل ليس سوى بادرة لتعزيز الثقة من أجل التمهيد لمفاوضات أشمل لتحديد وضع إدلب في شكل نهائي، وتوضيح وضع الفصائل المسلحة فيها، ومصير النفوذ التركي، وما يرجح هذا الاتجاه التعزيزات والتحسينات التي تجريها تركيا في إدلب وأسلحة التي ضختها في الأيام السابقة، فالواضح أن هناك نية تركية للبقاء طويلاً في إدلب، ونقط المراقبة التركية تحول إلى قواعد محسنة ومنيعة، ويجري ذلك تحت نظر الروس، ومن غير المعقول أن تركيا تبني كل تلك المنشآت لتخليها بعد أيام أو شهور؟

لكن في المقابل، تبدو تصريحات المسؤولين الروس واضحة وقاطعة، بأن الاتفاق مرحلٍ وأن السيطرة يجب أن تؤول لنظام الأسد في وقت أقصاه نهاية 2018، كما ظهر واضحًا تناقض التفسيرات بين الطرفين، سواء في شأن مدة الاتفاق أو بخصوص دور الفصائل المسلحة المستقبلي ووضعها، كذلك في ما يخص عودة نظام الأسد إلى هذه المناطق.

الأغلب، أن الطرفين يعتمدان على الرهانات أكثر من اهتمامهما بنصوص الاتفاق، وخاصة الجانب التركي الذي يعول على اجتماع اسطنبول الرابع، روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا، للضغط على بوتين ودفعه إلى التراجع نهائياً عن فكرة احتياج إدلب، وخاصة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي تملك ببلادها أوراقاً مهمة للتأثير على القرار الروسي، نظراً إلى حجم المصالح الروسية في ألمانيا، ولا شك في أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد تناول هذه المسألة في زيارته الأخيرة إلى ألمانيا.

ولم تخف روسيا مراهنتها على عجز تركيا عن الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق، وخاصة لجهة التخلص من التنظيمات المتطرفة وعناصرها، وأرادت من وراء ذلك وضع تركيا في موقف ضعيف ودفعها إلى التخلي عن معارضة احتياج روسيا لإدلب، وذلك يعني أن حسابات الطرفين ورهاناتهما هي التي أنتجت الاتفاق وليس قناعتهما بضرورة التوصل إلى اتفاق يشكل بداية لحل الأزمة في سوريا على ما اعتقاد كثر من المراقبين.

لكن ما هي خيارات الطرفين وقدرتها على نسف الاتفاق في حال اكتشاف كل منهما أن الأمور تسير لغير مصلحته، هل من الممكن أن يلجأ إلى الكباش الميداني للخروج من هذه الأزمة؟ وهل تسمح الظروف بمثل هذا الخيار؟

الإجابة عن هذا السؤال معقدة بحجم التعقيد الذي يلف المشهد برمته، فعدا عن كون العلاقات الروسية – التركية متشابكة بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن الحديث عن الحرب أمر ليس بممثل هذه السهولة، كذلك فإن البيئة الدولية تبدو مستنفرة ولا تحتمل مثل هكذا خيارات، وخاصة أن تركيا تستند إلى دعم غربي واسع في هذا المجال، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تعتبر نفسها طرفاً في هذا الاتفاق، وقد أشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بصرامة إلى هذا الأمر في خطابه في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى أن لروسيا حسابات خاصة بإعادة الإعمار في سوريا، وباتت تعرف أن

نقض اتفاقها حول إدلب سيقضي على كل ترتيباتها بهذا الخصوص.

الأرجح أن روسيا، بتصريحتها وتهوياتها، تسعى إلى ابتزاز الغرب، وأن الطرف التركي يدرك هذه الحقيقة ويواصل ترتيباته بناء على هذا الإدراك، لكن ذلك لا يعني انعدام أخطار الصدام، وخاصة إذا توصلت روسيا إلى قناعة بأن الاتفاق لم يأت بالثمار التي وعدت نفسها بها.

المصادر:

الحياة